



Bloc National Libanais **حزب الكتلة الوطنية اللبنانية**

ورقة عمل حول البرنامج الاجتماعي-الاقتصادي لبنان: من الاقتصاد النامي إلى الاقتصاد الناشئ

مقدمة:

يتقدم حزب الكتلة الوطنية من اللبنانيين ببرنامج اقتصادي-اجتماعي شامل يستهدف في عناوينه العريضة تطوير الاقتصاد وتعزيز النمو، احلال نسبة اعلى من العدالة في توزيع الثروة واندماج لبنان في الاقتصاد العالمي التنافسي.

تؤمن الكتلة الوطنية باهمية دعم قدرات رأس المال البشري لاسيما تدعيم المرأة واستغلال هذا المورد الاساسي للبنان على نحو ايجابي يفضي الى تعزيز الانتاجية العامة وتعزيز التنافسية وتحسين الوضع المعيشي-الاجتماعي. وفي الوقت عينه، تروج مبادئ اساسية مثل الصدقية، الكفاءة، ومبدأ فصل السلطات.

ان انجاح تحقيق هذا البرنامج، كما اي برنامج آخر، يستلزم اعتماد سلسلة من الشروط الاساسية واعتبارها كمسلمات لا يمكن التغاضي عنها.

الشروط الاساسية (المسلمات):

- السيادة الكاملة: بلد محكوم من شعبه ولمصلحة شعبه،
- نظام سياسي ديمقراطي قائم على مبدأ فصل السلطات،
- استقرار امني والحفاظ عليه،
- سلطة قضائية مستقلة، متطورة وفاعلة،
- التزام سياسي واضح بانجاز الاصلاحات الاقتصادية وبناء المؤسسات،
- صدقية صنّاع القرار، وتحديد جهة الاخلاقيات والكفاءة والتقيّد بمبدأ الاستمرارية،
- الاقرار بالضرر الناجم عن تضارب المصالح في القطاعين العام والخاص،
- قاعدة احصائية اقتصادية واجتماعية شاملة، موثوقة، شفافة ودورية.

تؤمن الكتلة الوطنية بان برنامجها الاقتصادي الاجتماعي سيؤمن النقلة النوعية المرجوة للبنان من اقتصاد نامٍ (developing) الى اقتصاد متطور (emerging) وديناميكي وفي الوقت عينه مواجهة التحديات بدأ بالدين العام والوضع الاجتماعي.

لقد ناقشت الحكومات والادارات السابقة وغيرهما عددا من العناوين التي يتناولها هذا البرنامج. لكنها لم تبق فقط دون تنفيذ بفعل الطبيعة المترهلة للتركيب السياسية، بل خلاف ذلك، زادت الامور سوءا نتيجة الوصاية السورية التي ترجمت سيطرة هدامة



Bloc National Libanais **حزب الكتلة الوطنية اللبنانية**

لنحو ثلاثين عاما على الشؤون اللبنانية بكل نواحيها، ما ساهم فعليا في تعويق اي نمو وطني في فترة ما بعد الحرب. وبمجرد وقف الاهدار ومكافحة الفساد وتنفيذ المشاريع الموافق عليها سابقا، يمكن لبنان ان يحرز تقدما فوريا وملحوظا نحو الافضل. الا ان اي تغيير مرجو رهن اعلان اللبنانيين التزامهم به وسعي القادة والمسؤولين الاكفاء والنزهاء الى تحقيقه صراحة وعلانية.

الوضع الراهن:

لثمانية عشر شهرا تقريبا ما قبل جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، شهد لبنان انتعاشا اقتصاديا لافتا نسبيا مما ساهم في نمو الناتج المحلي الاجمالي، وعزز احتياطات مصرف لبنان من العملات وافضى الى وفر من السيولة في القطاع المالي، وخفض- للمرة الاولى منذ اواسط السبعينات - اكلاف المديونية العامة وقلب دينامية الدين الذي يترتب على لبنان، وذلك من خلال عمليات المقايضة وبرنامج القروض والهبات الذي افضى اليه مؤتمر باريس-2 (تراجعت نسبة الدين من الناتج المحلي من 185% سنة 2003 الى 177% سنة 2004).

ومع تلاشي معظم تلك المكاسب الايجابية بفعل الزلزال الكبير الذي تسبب به اغتيال الرئيس الحريري، يظهر ان حكومات ما بعد الحرب كانت عاجزة عن ارساء القواعد والاسس الضرورية على نحو فاعل يساهم في خفض حدة تأثر الاقتصاد بالصدمات الطارئة غير المتوقعة او حتى وضع استراتيجيا اقتصادية سليمة من شأنها ارساء لبنان على سكة النمو الاقتصادي المستدام.

ولما كان الترابط وثيقا ما بين الاقتصاد والسياسة، كان لا بد من اعتماد برنامج اقتصادي-اجتماعي لتصويب الاعوجاج في المسار العام وتفعيل الجهود التي يبذلها صنّاع القرار والمعنيون بالشأن الاقتصادي بما يؤمل ان ينعكس دعما شعبيا ضروريا من اجل جبه التحديات.

لذا، لا بد لحكومة ما بعد الانتخابات - مهما كانت طبيعتها وهويتها- من ان تشرك في صفوفها اصحاب الكفاءة والمصدقية يتعهدون الالتزام بالمبادئ والاهداف المرسومة في هذا البرنامج ويُعطى لهم كاملة الحرية لاطلاق العنان للاصلاح واعادة التنظيم، اضافة الى اعادة بناء البنى التحتية الاقتصادية والقانونية.

الخطوط رئيسة للمشروع: كيف يصار الى تحقيق اقتصاد متطور؟

- مواجهة التحديات القصيرة الامد لاسيما الدين العام وازمة ارتفاع اسعار النفط العالمية والاضاع الاجتماعية،
- الاندماج في الاقتصاد الكلي لجهة اعادة تحديد دور لبنان الرائد،
- التشدد في مكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص،
- زيادة الانتاجية وضبط الاهدار وتعزيز الابتكار،



Bloc National Libanais حزب الكتلة الوطنية اللبنانية

- الاستثمار في الرأس المال البشري وفقا لحاجات السوق المحلية،
- تحديث الاقتصاد والبنى التحتية التشريعية،
- تعزيز وترويج مناخ وثقافة المنافسة العادلة،
- تطوير وتحديد القطاعات الانتاجية الواعدة،
- الالتزام بتنفيذ الخصخصة على اسس شفافة وانجاز البرنامج الاصلاحى
- المعلن في مؤتمر باريس-2، بما يمكن لبنان من استعادة الثقة الدولية والمحلية
- واستقطاب اهتمام الاسرة الدولية،
- تعزيز الاسواق الرأسمالية (capital markets) و اعادة انعاش المؤسسات
- المالية، لجهة اضاء الطابع الديمقراطي على كافة مفاصل النشاط
- الاقتصادي،
- اعتماد سياسة ضريبية جديدة وحديثة تهدف الى تعزيز الاستثمار وضمان
- نظام ضريبي عادل ،
- المثابرة لبلوغ نظام تقاعدي وضمان اجتماعي شامل ولكن مستدام،
- اضاء الطابع المؤسساتي على العلاقة مع المغتربين اللبنانيين.

يعاهد حزب الكتلة الوطنية اللبنانيين جميعا على المضي قدما في سبيل تحقيق ما ورد في برنامجها الاقتصادي على امل بلوغ لبنان ضفة الامان.



Bloc National Libanais **حزب الكتلة الوطنية اللبنانية**

I- إصلاح القطاع العام وتعزيز اللامركزية: حكومة حديثة ومرنة

الخلفية والسياسة

على لبنان الغد ان يضمن تحوّل الادارة العامة الى نظام مؤسساتي يستند الى معيار الكفاءة. ففي الدول الغربية، وتحديدًا في أوروبا، يشكّل القطاع العام المصدر الرئيس للتوظيف ولا سيما في فئة الشباب والمحترفين المتخصصين. وفي لبنان، ثمة انطباع راسخ بأن القطاع العام يفتقر الى الكفاءة وان المحاسبة شبه غائبة و ان اقلية من الموظفين تؤمن بثقافة خدمة المصلحة العامة. لا بد لاي ادارة فاعلة وكفية ومتطورة من أن تكون مفتاحاً لجذب الاستثمارات الأجنبية واستحداث فرص العمل وإعادة الثقة بالاقتصاد الوطني.

لا يختلف وضع القطاع العام في لبنان عن وضعه في العديد من الدول النامية: الروتين الحكومي، والفائض في الموظفين، والانتاجية المنخفضة، واليد العاملة المترهلة بسبب تقدم سنّ العمل، والمكثنة القديمة وسواها. في موازاة ذلك، تبقى الحلول المقترحة هي تلك التي دعت إليها المنظمات الدولية: خفض حجم القطاع العام، لامركزية في صناعة القرارات، إدخال تكنولوجيا حديثة، الحدّ من التواصل بين الموظفين والمواطنين لمكافحة الفساد، تحديث الخدمة المدنية، زيادة الإنتاجية وإلغاء البرامج غير الفاعلة التي تساهم في اهدار الميزانية.

المحاور الرئيسية

أ. تعزيز اللامركزية في صناعة القرار وفي بناء المؤسسات

- i. توسيع دور البلديات والإدارات المحلية؛
- ii. إنشاء مكاتب إقليمية للخدمات الوزارية وهيئات متفاعلة مع المواطنين؛
- iii. تطوير البرامج الرامية إلى انتخاب الإدارات المحلية مباشرة من الشعب؛
- iv. تعزيز الاستقلالية الإدارية والمالية للإدارات المحلية.

ب. إلغاء بعض المؤسسات العامة ودمج أخرى

- i. إلغاء بعض الأجهزة الامنية الغير مفيدة او مجدية؛
- ii. دمج بعض الوزارات والادارات.

ت. إدخال الحكومة الإلكترونية في كافة الوزارات

- i. التأسيس على برنامج التجارة الإلكترونية (وزارة الاقتصاد والتجارة) والتصديق على القوانين بما فيها مشروع قانون التوقيع الإلكتروني؛



Bloc National Libanais **حزب الكتلة الوطنية اللبنانية**

.ii مكنتة وتطوير نظام تقديم وتعقب المعاملات لدى الوزارات (اعتماد أمثلة ناجحة في بعض الوزارات)؛

.iii إنشاء "مكتب للتطوير الإداري" لدى كل وزارة وبالتالي إلغاء وزارة التنمية الإدارية (OMSAR).

ث. اصلاح او الغاء برامج الدعم الحكومية غير الفاعلة

- i. خصخصة و/او تاهيل قطاع التبغ بما يتناسب والمنتجات اللبنانية (مثلاً تبغ النرجيلة)؛
- ii. الغاء برنامج دعم الشمندر السكري واعادة النظر بسياسة دعم انتاج القمح؛
- iii. إعادة النظر في برنامج تشجيع الصادرات (المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار في لبنان "IDAL") و دمجها بـ"وكالة ترويج الصادرات" المطلوب انشاءها مستقبلاً؛
- iv. تأمين الدعم المباشر للمزارعين (وعدم ربط الدعم بمنتوج معين) – النموذج الجديد للاتحاد الأوروبي – ووضع حد لسياسة اللجوء الى الدولة على اساس انها "الشاري الأخير" للمنتجات في معزل عن النوعية وحاجات السوق.

ج. إصلاح برنامج التقاعد

- i. ايجاد حلول لتعويض نهاية الخدمة واعادة النظر بسلة التقديرات المكلفة على الخزينة؛
- ii. تطوير مجموعة جديدة من التقديرات والأدوات بما فيها برامج التقاعد الخاص.

ح. اصلاح نظام المناقصة العام (public procurement)

- i. تعزيز مبدأ الشفافية الشاملة وعدم التمييز؛
- ii. معالجة وتطوير دور المؤسسات الوسيطة.

خ. مكافحة الفساد (في القطاع العام والخاص) وتضارب المصالح

- i. تطوير البنى التحتية القانونية؛
- ii. توعية الرأي العم وترويج اعتماد اداب المهنة (code of ethics).

د. اصلاح عمل الإدارة

- i. معالجة فائض الموظفين ودراسة سيناريوهات لتحفيز التقاعد المبكر؛
- ii. تعزيز القدرات ودغم التعليم مدى الحياة (life-long learning): تطوير الخبرات والعمل على تخفيض نسبة الانتقال الغير مبرر للموظفين بين الادارات؛
- iii. إعادة النظر في ساعات العمل وتطوير مجلس الخدمة المدنية وتحديثه؛
- iv. توفير حوافز جديدة (افساح مجال بالترقية بناء على معيار الكفاءة، اشراك الموظف المنتج بملكية المشاريع وبالمسؤولية، الخ) لمكافحة الفساد وزيادة الإنتاجية.



Bloc National Libanais **حزب الكتلة الوطنية اللبنانية**

الاجراءات الفورية المقترحة

- 1- إعادة النظر في لائحة الإصلاحات المندرجة ضمن اقتراح موازنة العام 2005 (برنامج الوزير فواد السنيورة)؛
- 2- إعادة اعتماد مشاريع قوانين اللامركزية وبرامجها واعتماد قانون جديد للبلديات؛
- 3- متابعة مشروع الحكومة الالكترونية ولا سيما في الوزارات التي تتعامل مع المواطنين؛
- 4- اعادة النظر (اعادة هيكلة او الغاء) بالوزارات والادارات الغير اساسية على سبيل المثال مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية (OMSAR) والهيئات الأمنية ووزارة الإعلام (تعزيز المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع ليصبح سلطة تنظيمية بقوة نافذة) وسواها؛
- 5- اعتماد سلة اقتراحات بينها برنامج الحكومة الإلكترونية والتي تهدف إلى خفض التفاعل بين المؤسسات العامة والمواطنين كما هي الحال في الدول المتطورة.

II- سياسة التنمية البشرية والاجتماعية: الاستثمار في رأس المال البشري

الخلفية والسياسة

عجزت الحكومات المتعاقبة عن وضع برنامج اجتماعي-اقتصادي (أو اغفلت ذلك) بسبب التحديات المالية والنقدية، محمّلةً بذلك معظم الاعباء الى المنظمات غير الحكومية والمانحين الدوليين، ليقصر في المقابل تدخلها على تلبية الحاجات بعدها الأدنى بما توافر من الموارد المحدودة في الوزارت. بالإضافة الى ذلك لا يوجد رؤيا لجبهه مخاطر تفاقم البطالة ووقف هجرة الخريجين الجامعيين والحد من الفقر وتحديدًا في الارياف وتعزيز دور المرأة. كما لم يتم اقتراح خطة عمل، حتى على مستوى التوجهات العامة، لجبهه هذه التحديات. وبالتالي، لا بد للحكومة الجديدة من أن تضمّن "بيانها الوزاري" خطة مفصّلة تستهدف التطوير والتنمية البشرية والاجتماعية مع تحديد الأهداف والاقتراحات العملية. وفي انتظار الخطة الطويلة الأمد، لا بد من إطلاق سلسلة تدابير فورية لمعالجة التحديات الآنية.

المحاور الرئيسية

أ. خلق فرص عمل للشباب

- i. تطوير برامج للتوجيه الجامعي بالتعاون مع الوزارات والهيئات الأكاديمية سواها من الاطراف المعنية؛
- ii. التنسيق بين حاجات السوق والبرامج الجامعية؛



Bloc National Libanais **حزب الكتلة الوطنية اللبنانية**

.iii استثمار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لتشجيع شراكات الأعمال وبرامج التبادل الجامعي، الخ؛

.iv توطيد الروابط مع العالم العربي: العمل على زيادة تصدير خدمات من القطاعات الصاعدة والتي تخلف فرص عمل للشباب كقطاع تكنولوجيا المعلومات والقطاعات المحترفة (الخدمات القانونية، التصميم والإعلان، الخ)

ب. الحدّ من البطالة

- i. تشجيع النمو الاقتصادي؛
- ii. تأليف لجنة وزارية (وزارات العمل والشؤون الاجتماعية وسواها) لتطوير استراتيجية مشتركة تهدف الى استحداث وظائف جديدة ومعالجة موضوع التقديمات للعاطلي عن العمل (شبكات الامان)؛
- iii. معالجة البطالة البنيوية: التدريب والتعليم مدى الحياة؛
- iv. معالجة البطالة الدائمة والموقّعة: تطوير شبكات الأمان المستدامة.

ت. تعزيز قطاع التربية

- i. تأسيس مجلس الاعتماد الوطني (National Accreditation Board)؛
- ii. تطوير قطاع التعليم العام (المدرسي) كي يصبح خياراً فعلياً للطلاب؛
- iii. مراجعة جميع الإجازات الجامعية وفرض مراجعة الاعتماد كل خمسة أعوام بدل النظام الحالي والذي لا يتطلب اي مراجعة بعد مرحلة التأسيس؛
- iv. تطوير المدارس المهنية ودعمها وإعادة النظر في مناهج الدراسة الابتدائية من أجل إدخال برامج تدريب متنوعة (اعتماد النموذج الألماني)؛
- v. تشجيع ودعم انشاء المدارس الليلية على مستوى التربية الثانوية والفنية والجامعية لإعطاء العمال فرصة من أجل تطوير مهاراتهم وتاليا تحسين ظروف معيشتهم.

ث. الحدّ من الفقر

- i. تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل؛
- ii. تعزيز التعاون مع المانحين والمنظمات غير الحكومية، و"خصخصة" إدارة البرامج المشتركة التي تطلقها الدولة؛
- iii. تطوير شبكات الامان الاجتماعي المستدامة والحيوية بدلاً من الصناديق والبرامج الغير فاعلة في مختلف الوزارات؛
- iv. إطلاق برامج تمويل صغار المؤسسات والافراد؛
- v. الاستفادة من مختلف الممارسات الناجحة والمرسومة في مختلف تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والإسكوا (ESCWA).

ج. تعزيز وضع الفئات المحرومة

- i. إزالة كل أشكال التمييز بدءاً بالقوانين؛
- ii. توفير تكافؤ الفرص في التربية والتوظيف، الخ؛



Bloc National Libanais **حزب الكتلة الوطنية اللبنانية**

- iii. مكافحة عمالة الأطفال غير القانونية والمتاجرة بهم وسوء معاملتهم؛
v. إشراك المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

الاجراءات الفورية المقترحة

1. تأليف لجنة دائمة تضمّ المجتمع المدني-المنظمات غير الحكومية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والإسكوا (ESCWA) لوضع استراتيجيا وطنية ولتطوير برامج تمويل لصغار المؤسسات والافراد بهدف الحد من الفقر؛
2. تأليف لجنة بين الوزارات لتطوير استراتيجيا مشتركة مهمتها خفض البطالة؛
3. تأليف لجنة دائمة تضمّ ممثلين من الجامعات والوزارات والمنظمات العالمية بهدف إنشاء مجلس اعتماد وطني لمراجعة إجازات المؤسسات الأكاديمية وضمان المراقبة المستمرة؛
4. المباشرة بتطبيق (اصدار المراسيم التطبيقية) قانون المعوقين.

الوضع الفلسطيني:

على أي حكومة أن تعي بان الوضع الاجتماعي والبشري لنحو 400 الف فلسطيني في لبنان هي مسؤولية دولية وليس فقط محلية. لذا، يفترض السعي لتأمين الدعم المالي والفني من اجل تحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني، وتعزيز الاستثمار في اليد العاملة الفلسطينية الشابة التي يمكن إعادة دفعها باتجاه الاقتصاد العالمي كطاقة عاملة كفية وماهرة مما يعطي الأمل ويرفع مستوى الرفاهية للأجيال الصاعدة.

III- تعزيز وضع المرأة: المساواة، الشراكة، والتنمية الاقتصادية

الخلفية والسياسة

إن انتهاك الحقوق الأساسية للمرأة ليس مجحفاً في حق المجتمع وحقوق الإنسان وكرامة المرأة وحسب، بل ينسحب ضرراً كبيراً على إمكانات التطور الاقتصادي المستدام. وقد انجز لبنان بعض الخطوات لرفع الظلم اللاحق بالمرأة إلا أن عمل دؤوب ما زال مطلوب لا سيما عندما نلاحظ التقدم الملحوظ عند عدد من الدول العربية في شمال افريقيا منها من نجح في ادخال تشريعات جديدة ساهمت في تحسين وضع المرأة الاجتماعي والاقتصادي على نحو كبير.

ورغم وجود عدد من المؤشرات الإيجابية المتعلقة بوضع المرأة في لبنان، مثل مساهمتها في اليد العاملة وتقدمها على المستوى العلمي، لا تعكس تلك المؤشرات فعليا وضعها الحقيقي ودورها في الاسرة ونظرة المجتمع منها. ما زال لبنان يفتقر



Bloc National Libanais **حزب الكتلة الوطنية اللبنانية**

إلى قوانين تؤمّن للمرأة حقوقاً متساوية مع الرجل سواء في المجتمع أو ضمن أسرته.

وإلى القيود القانونية التي تعزز التمييز ضد المرأة، وهي متعددة سواء في المنزل أو في العمل، يستمر المجتمع في ملاحقتها وعدم الإقرار بقدراتها الابتكارية والابداعية والانتاجية، وقبل كل ذلك حرياتنا الأساسية. على صعيد آخر، وما زال لبنان يتحفظ عن بعض المعاهدات الدولية الرئيسية كما لم يقوم بعد باصلاح بعض القوانين وتعديل الممارسات غير العادلة التي ما زالت تكرّس كل أنواع التمييز في حق المرأة (مثلاً فرص العمل غير المتكافئة والوضع العائلي)، وتشرع أحياناً مختلف أشكال العنف ضدها بينما المطلوب مكافحة العنف وتحقيق العدالة والمساواة. ويفترض ان تتوافق القوانين اللبنانية مع المعاهدات الدولية من دون أي قيد أو شرط، على أن تعمل الأطراف المعنية في اطار حملة جديّة لرأب صدع اللامساواة على صعيد الممارسة. إن تعزيز وضع المرأة ليس حقاً اجتماعياً وبشرياً أساسياً وحسب بل هو دعامة للتطور الاقتصادي المستدام.

المطلوب أيضاً تأليف لجنة دائمة تضمّ الوزارات المعنية إلى جانب المنظمات غير الحكومية الناشطة في المجتمع المدني، لوضع خطة وطنية ترمي إلى تعزيز وتدعيم المرأة على جميع المستويات، والسعي بجهد الى تخطي كل ما هو محظور. والى تلك الاهداف، لا بد من ان تشمل الخطة تدابير فورية يفترض تنفيذها من دون تأخير اضافة الى تدابير متوسطة وقريبة الامد.

المحاور الرئيسية

- أ. استحداث وزارة لشؤون المرأة؛
- ب. تأليف لجنة دائمة مؤلفة من الوزارات المعنية ومنظمات غير حكومية مهمتها تطوير خطة وطنية والسهر على تنفيذها؛
- ت. رفع مستوى التوعية: دعم وتطوير مشاريع مع المجتمع المدني لرفع مستوى التوعية حول شؤون المرأة؛
- ث. إصلاح كافة القوانين وتغيير الممارسات التي تحمل طابع التمييز والعنف بهدف ترويج:

- i. اعتماد المساواة في الاجور لقاء عمل ذاته (equal pay for equal work) ، والمساواة في التوظيف وفرص التعليم؛
- ii. شروط عمل أفضل؛
- iii. حماية حقوق الأمومة؛
- iv. تحسين الوضع في الأسرة؛



Bloc National Libanais **حزب الكتلة الوطنية اللبنانية**

ج. تشجيع مشاركة أكبر في الاقتصاد

- i. تذليل كافة المعوقات التي تعترض المرأة بدءاً من لعب دور أكبر في القطاع الخاص؛
- ii. تحفيزه القطاع الخاص على تعيين النساء في مراكز متقدمة: اعتماد النموذج الأميركي مع تعديله (Affirmative Action)؛

- ح. زيادة المشاركة في القطاع العام: تعيين وزراء ومدراء عامين نساء، الخ؛
- خ. إنشاء مؤسسات كدوائر شرطة خاصة بالنساء تكون مجهزة بشرطيات مدربات ومسعفات اجتماعيات لتوفير الدعم والحماية ضد أي نوع من التحرش والعنف والتمييز.

الاجراءات الفورية المقترحة

1. تعيين النساء في مراكز سياسية؛
2. إستحداث وزارة شؤون المرأة؛
3. اطلاق مشروع دعم فني طويل الأمد ضمن وزارة معنية وتمويل من الاتحاد الاوروبي لاعادة النظر (وتعديل) في كافة التشريعات الخاصة بشؤون المرأة؛
4. تأليف لجنة دائمة للانطلاق بالعمل على المستوى الوطني.

IV- البرامج الاجتماعية والإصلاح التقاعدي: الشمولية والاستدامة

الخلفية والسياسة

ينفق لبنان نحو 10 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي على القطاع الصحي في نسبة تقارب ما تنفقه الولايات المتحدة ولكن بالطبع التقديرات ومستوى الخدمات غير قابلة للمقارنة بين البلدين. وتعود أسباب الهدر إلى "المحسوبيات" والفساد وسوء استخدام السلطة وسواها، بما حوّل "وزارات الخدماتية" الى بقرة حلوب يستفيد منها السياسيون في مساعيهم لإعادة انتخابهم.

وعليه، بلغت التكلفة السنوية لبعض البرامج ولا سيما "تعويضات نهاية الخدمة" مستويات غير معقولة، لتتجاوز بذلك عتبة الالف مليار ليرة لبنانية وتشكل اكبر حصص الانفاق في الموازنة العامة. بالإضافة الى ذلك ساهم برنامج العناية الصحية والأسرية التابع لصندوق الضمان الاجتماعي في افراز خللاً في التوازن الحسابي بلغ حدوداً يستوجب إصلاحات رئيسية لترميم ديمومة الصندوق واستمراره.



Bloc National Libanais **حزب الكتلة الوطنية اللبنانية**

وفي معزل عن القيام بعدد من ورشات العمل حول اصلاح النظام التقاعدي، عجزت الحكومة عن تحقيق اي تقدم او اتخاذ اي مبادرة فعلية بسبب الخلافات السياسية أو الحاجة الى المحافظة على القاعدة الشعبية. كما فشلت الجهود الآيلة إلى تنظيم وترشيد انفاق مختلف الصناديق العاملة في قطاعي التربية والصحة وهذا واقع لا يمكن تجاهله بعد اليوم. من هنا، لا بد من إصلاحات جذرية ولكن أيضاً على المواطن تحمل المسؤولية والتوقف عن تقبل التقديمات الغير مشروعة، على أن يعمل الصندوق في المقابل على نحو فاعل ويلغي الحاجة إلى التدخل السياسي لاسترجاع المواطن ما هو حق له.

إن نظام حديث للتقاعد يؤمن تجديد اليد العاملة وخصوصاً في القطاع العام، ويسمح تالياً في استحداث فرص عمل للأجيال الصاعدة. أما راهناً، فيستمر الموظفون في القطاع العام بالعمل (في القطاع الخاص) بعد سن التقاعد لان معاشهم التقاعدي لا يكفي اعالتهم في سن الشيخوخة بما من شأنه حدّ فرص العمل لليد العاملة الشابة.

المحاور الرئيسية

أ. اصلاح البرامج الاجتماعية: الصحة والتربية وسواها

- i. التقدم ببرامج اصلاح للحدّ من الهدر؛
- ii. إلغاء البرامج ذات المنافع المزدوجة والفساد المستتر؛
- iii. مراجعة البرامج الاجتماعية المكلفة والغير مجدية (بسبب الازدواجية والاهدار) وایجاد تقديمات متمایزة.

ب. معالجة مسألة صندوق الضمان الاجتماعي واصلاح نظام التقاعد

- i. توجيه الأهداف نحو الشمولية مع التأكيد على الاستدامة؛
- ii. تحديث وتقديم أدوات جديدة جاذبة للاستثمارات قابلة للتطبيق - حسب الممارسات الدولية الناجحة - واعتمادها؛
- iii. تصحيح عدم التوازن الحسابي العائد أولاً لمقومات العناية الصحية والأسرية؛
- iv. تقييم برنامج الضمان الاختياري ومراجعتة؛
- v. إعادة النظر في مسودة قانون ضمان الشيخوخة للعام 2004.

الاجراءات الفورية المقترحة

1. إعادة إطلاق مشروع اصلاح النظام التقاعدي بين البنك الدولي ووزارة المال؛
2. تأليف لجنة بين الوزارات لمراجعة كل البرامج والصناديق الاجتماعية وتقييمها؛
3. اعتماد تكنولوجيات جديدة بهدف انشاء قواعد للبيانات ومراقبة تدفق الأموال وتدريب الموظفين الرسميين؛
4. استئناف المناقشات الفنية حول مسودة قانون ضمان الشيخوخة للعام 2004 والمباشرة بتقييم برنامج الضمان الاختياري؛



Bloc National Libanais حزب الكتلة الوطنية اللبنانية

5. اعتماد إطار تنظيمي جديد وحوافز ضريبية لتطوير برامج تمويل التقاعد الخاص.

V- التطور والنمو الاقتصادي: زيادة الانتاجية والفاعلية

الخلفية والسياسة

منذ استقلاله، اعتمد لبنان سياسات اقتصادية ليبرالية حيث احتكم العملاء الاقتصاديين بحركة العرض والطلب. ورغم ان استراتيجيا "عدم التدخل" هذه ليست في خطر، فان الحرب التي دامت خمسة عشر عاماً زادت من تدخل الدولة في الاقتصاد وافضت الى معوقات امام القطاع الخاص، فرض بدورها اعباء على الموازنة العامة وخفضت على نحو غير مباشر الفاعلية والانتاجية الاقتصادية. إلى ذلك، لم تقتصر آثار الحرب على ايقاع البلاد في الركود وحسب، بل وضعت الاقتصاد الوطني في مرتبة متأخرة في مواجهة العالم ودول المنطقة. ويمكن تلخيص الوضع اللبناني في بداية القرن الواحد والعشرين بالآتي: ترهل البنى التحتية الاقتصادية، تدهور مستوى المعيشة، توزيع الثروات على نحو محوري وغير عادل، الحدّ من تنوع الاقتصاد، احتكار للأسواق من قبل البعض، هيمنة الفساد، في حين فشلت الدولة في تأدية دورها كصاحبة رؤيا شاملة وكجهة ناظمة لحركة السوق.

بعد أعوام من تباطؤ النمو، استعاد الاقتصاد الوطني نشاطه فحقق عام 2004 نسبة نمو تناهز 5 في المئة، وبهدف الابقاء على تلك المستويات المرتفعة من النمو وخاصة في اقتصاد عالمي معولم المطلوب تطبيق إجراءات هيكلية وجذرية و اعطاء اهمية كبرى لمسألة زيادة الانتاجية الاقتصادية لانه لا يمكن الاعتماد فقط على المفاعيل الايجابية التي نجمت عن مؤتمر باريس-2 والنمو في حركة الصادرات والصناعة السياحية الواعدة. ولا بد من ان تترافق مسيرة التحرر وفتح

الأسواق مع تدابير داخلية لزيادة التنافسية التي يمكن تحقيقها على أفضل وجه عبر زيادة الانتاجية واعتماد ثقافة تنافسية.

ولما كانت مقومات الاقتصاد الوطني تركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، يفترض باي خطة طويلة الامد لترويج النمو ان تستهدف تلك المؤسسات. يمكن استراتيجيا البنك الدولي لمساعدة الدول (وهي في صدد الانتهاء) أن تشكل ليس أرضية لإطلاق العديد من المشاريع وتغطية منشآت البنى التحتية وحسب، بل أيضاً بناء القدرات وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحديث الصناعة.

في النهاية، تتيح برامج التأهيل (mise-à-niveau programs) المعززة باتفاقات التجارة الحرة وانشاء الوكالة الجديدة لترويج الصادرات، امام لبنان فرصة لبلوغ اسواق



Bloc National Libanais **حزب الكتلة الوطنية اللبنانية**

اجنبية جديدة ورفع معدل صادراتها ومعدل تغطية الواردات/الصادرات من المستوى الحالي البالغ 19 في المئة إلى 50 في المئة في خلال خمسة أعوام. علما ان هذا المعدل كان ادنى من 10 في المئة منذ سنوات قليلة. ومع اعتماد السياسات الملائمة، يمكن ان تصبح الصادرات هي المحرك الأساس والمصدّر الرئيس للنمو الاقتصادي خاصة إذا ما تمّ احتساب صادرات قطاع الخدمات.

المحاور الرئيسية

أ. زيادة الانتاجية:

- i. إطلاق مبادرات متعددة في القطاع العام؛
- ii. دعم المبادرات في القطاع الخاص؛
- iii. ترويج الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا؛
- iv. استهداف القطاعات الأساسية لتشجيع الإنتاجية.

ب. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتمويل الصغير الحجم

- i. تطوير برامج مختلفة كصناديق التمويل الضامنة؛
- ii. إستحداث قوانين جديدة وبناء قواعد للبيانات لتسهيل الأعمال؛
- iii. تطوير مؤسسة "كفالات" ومشاريع تكمل برنامج "ELCIM" ومشروع الصندوق الاجتماعي التابع لمجلس الإنماء والاعمار؛
- iv. تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص (بما فيه المنظمات غير الحكومية) لجذب المستثمرين وعدم الاعتماد فقط على الجهات المانحة لتمويل البرامج المختلفة.

ت. ترويج الانماء المتوازن

- i. إقامة محاور اقتصادية خارج بيروت الكبرى؛
- ii. إطلاق برامج انمائية في المناطق للحدّ من سوء استخدام السلطة من السياسيين؛
- iii. اعتماد اللامركزية في صنع القرارات الألية إلى تحسين عجلة الاقتصاد؛
- iv. صياغة استراتيجية البنك الدولي للعام 2005 والعمل على أساسها.

ث. تنويع الاقتصاد

- i. تطوير قطاعات جديدة ذات قيمة مضافة مرتفعة قائمة على التكنولوجيا ودور التمويل المتخصص والقطاعات القائمة على البيئة والصناعات الثقيلة، الخ؛
- ii. دعم القطاعات الواعدة وتوسيعها كالصناعات الخفيفة وكافة القطاعات الفرعية للسياحية (الدينية والتجارية والطبيعية والثقافية) والقطاع المصرفي وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية.

ج. إعادة بناء الطبقة الوسطى وإعادة احياء النقابات العمالية

- i. إعادة بناء قاعدة الادخار عبر الاصلاح الضريبي وتشجيع تدفق رأس المال؛
- ii. معالجة هجرة الأدمغة وخلق فرص عمل؛



Bloc National Libanais **حزب الكتلة الوطنية اللبنانية**

iii. عصنة قانون العمل وتعزيز استقلالية النقابات العمالية.

ح. إعادة تموقع لبنان كرأس مال إقليمي ومركز استثماري

- i. تطوير الأسواق المالية وتوفير الوسائل الجديدة لجذب الرساميل؛
- ii. ترسيخ موقع البلاد كالدولة العربية المصدرة للسندات.

د- ترويج النمو المرتetz على التصدير

- i. توطيد شراكة القطاعين العام والخاص: إنشاء شبكات اتصال، استهداف الأسواق الخاصة الملائمة والتفاوض المشترك حول اتفاقات التجارة؛
- ii. انشاء وكالة لترويج الصادرات وتحسين استغلال السفارات؛
- iv. تصدير الخدمات لاسيما في قطاعي تكنولوجيا المعلومات والصناعات المحترفة.

الاجراءات الفورية المقترحة

1. الموافقة على استراتيجية البنك الدولي للعام 2005 التي تنعكس على كافة القطاعات الاجتماعية-الاقتصادية؛
2. اطلاق ورشة العمل لوضع "خطة عمل شاملة" ضمن سياسة الجوار مع الاتحاد الاوروبي بالتعاون مع كافة الادارات المعنية وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني؛
3. توفير الحوافز الضريبية للشركات والمؤسسات التربوية التي تدرب الموظفين وتدعم القدرات؛
4. إنشاء مجلس اقتصادي استشاري يرتبط مباشرة برئاسة مجلس الوزراء ويتألف من المستشارين الكبار لدولة الرئيس بالإضافة الى عدد من الاقتصاديين المثبتين وممثلي الوزارات المعنية؛
5. انشاء وكالة لترويج الصادرات؛
6. تأسيس عدد من الصناديق التمويلية بالتعاون مع المصارف ومصرف لبنان لتعزيز الوصول إلى الاعتمادات (استكمالاً لعمل مؤسسة "كفالات")؛
7. متابعة مراجعة القوانين المتعلقة بالقطاع المصرفي بغية استقطاب المؤسسات غير المصرفية المانحة الاعتمادات (مثلاً المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية الصغيرة) وادخالها الى القطاع المالي الرسمي.

VI - السياسة التجارية: انخراط أعمق في الاقتصاد العالمي

الخلفية والسياسة

نشط لبنان على خط التفاوض في عدد ليس بقليل من "الاتفاقات التجارية العامة" مع الدول العربية ودول في اوروبا الشرقية. وحتى عند توقيع اتفاقات تجارة حرة (مع أكثر من ثمانية شركاء بما فيهم الاتحاد الأوروبي والتجمع العربي أو منطقة التجارة العربية الحرة وتجمع الـEFTA الذي يضم سويسرا)، لم تتعدّ الاتفاقات المذكورة



Bloc National Libanais **حزب الكتلة الوطنية اللبنانية**

إطار تخفيض التعريفات الجمركية التي دلت انها لا تؤمن الا قدرا ضئيلا من الارباح في احسن الاحوال وذلك بحسب معظم الدراسات الاقتصادية. من هنا، فإن التسريع في تخفيض التعريفات الجمركية ليس هو الهدف الرئيس، بل تبقى الحواجز غير الجمركية هي المعوق الأساس الذي يواجه تدفق البضائع والسلع، علما ان تلك المعوقات تفرض من قبل التكتل الأوروبي التجاري والعربي على حدّ سواء، والذي يشكل أكثر من 60 في المئة من وجهات الصادرات اللبنانية. بالإضافة الى ذلك، يجدر الإشارة الى ان تحرير قطاعي الزراعة والخدمات تم تجديده من قبل الدول الصناعية لاسيما الاتحاد الاوروبي، والقطاعين يعتبران الأكثر أهمية للبنان والدول النامية.

وعلى الصعيد التجارة المتعددة الأطراف، اصبح لبنان "دولة مراقبة" في منظمة التجارة العالمية عام 1999 لكنه أطلق عملية الانضمام على نحو فاعل في أيار 2001. إن منظمة التجارة العالمية، وعلى خلاف ما يُثار في شأنها غالباً، هي آلية لحماية الاقتصادات الصغيرة ولفضّ النزاعات التجارية الدولية. لذا، ثمة ضرورة في انجاز عملية الانضمام الى المنظمة قبل نهاية جولة مفاوضات الدوحة بغية تفادي تطبيق شروط والتزامات جديدة قد توضع بعد تلك الجولة.

إن استراتيجية تعميق الاندماج بالاقتصاد العالمي يقمّ منافع دينامية على المدى البعيد كما يؤمّن فرصاً جديدة ولا سيما للاقتصادات النامية التي تملك الفرصة لتحقيق نمو ملحوظ كما هو الحال مع لبنان. إلا أن سياسة الاندماج والتكامل في ظلّ العولمة يحملان ايضاً تحديات تتطلب إصلاحات جذرية وجهود لرفع الفاعلية الاقتصادية وتحسينها وهذا امر قد يكون مكلفاً للقطاعات والمؤسسات المحمية سابقاً او التي لم تتعرض للمنافسة العادلة. ووفق نظرية تطور الأجناس، فإن "الأجناس التي لا تتطور بسرعة كغيرها تصبح عرضة للزوال". وهذا ينسحب أيضاً على عالم التجارة العالمية: فإما التحسّن والتطور أو الزوال.

على صعيد اخر، يبقى التنسيق بين الوزارات والادارات المعنية دون المستوى المطلوب. ومؤخراً بدأ القطاع الخاص يلعب دوراً في صنع القرار بمبادرة فردية او ظرفية من قبل بعض الوزارات وهذه خطوة ايجابية ولكن تبقى غير كافية نظراً لاهمية هذا القطاع وكونه الجهة المعنية بالدرجة الاولى بما تفضي اليه المفاوضات التجارية.

المحاور الرئيسية

- أ- **المسار الثنائي:** إعادة النظر في الاتفاقات التجارية العامة (اتفاقية اطار) واعادة احياء اللجان المشتركة؛
- ب- **المسار السوري والعربي:** مراجعة الاتفاقات وخصوصاً الجزء الزراعي؛



Bloc National Libanais **حزب الكتلة الوطنية اللبنانية**

- ت- مسار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: العمل على الانضمام في العام 2006 قبل نهاية جولة الدوحة؛
- ث- مسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: العمل على الانضمام الى "سياسة الجوار" الأوروبي بهدف توطيد العلاقة وتعميق الاندماج والتكامل مما سيساهم بتسهيل النفاذ إلى الاسواق الأوروبية وزيادة القدرة التنافسية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ج- المسار مع باقي الدول الأوروبية : تطبيق الاتفاقية التجارية مع دول "EFTA" (سويسرا والنرويج وإيسلندا وليشتنشتاين)؛
- ح- تحديث وتطوير الاقتصاد الوطني: زيادة المنافسة، بناء القدرات، الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة، و اعتماد القواعد والمعايير الدولية.

الاجراءات الفورية المقترحة

- 1- تأليف لجنة من الوزارات المعنية لإطلاق المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي ضمن سياسة الجوار؛
- 2- تأسيس "وحدة الاتحاد الأوروبي" على ان تكون مرتبطة مباشرة برئاسة مجلس الوزراء وتضمّ ممثلين عن كافة الوزارات المعنية؛
- 3- تسريع عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وانهاء كافة التشريعات المطلوبة؛
- 4- تأليف لجنة جديدة بين الوزارات برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة لمراجعة معظم الاتفاقات التجارية الثنائية مع التركيز الخاص على الجزء الزراعي؛
- 5- تأليف لجنة تضمّ ممثلين عن القطاعين العام والخاص لتطوير خطة (برامج التأهيل) من أجل تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص واستخدام الموارد المرصودة ضمن برنامج الـMEDA.

VII – السياسة النقدية: تعميق الاسواق المالية

الخلفية والسياسة

بهدف كبح جماح التضخم المتنامي ودولة الاقتصاد وبهدف ضمان الاستقرار النقدي فضلا عن الحفاظ على فاعلية السياسة النقدية، اعتمدت الحكومة ومصرف لبنان في معظم اعوام العقد الماضي سياسة نقدية مرتكزة على تثبيت سعر الصرف مدعوماً بفوائد مرتفعة على سندات الخزينة وشهادات الايداع بالليرة تجاوز مردودها سقف 40 في المئة منتصف التسعينات. وقد نجحت هذه السياسة النقدية في تحقيق اهدافها لكن على حساب تنامي العجز المالي ليلا مس حدود خطرة. ولكن وبعد مؤتمر باريس 2 بدأت الفوائد على الانخفاض مما ساهم بتخفيض كلفة خدمة الدين العام واعادة تقويم مسار تطور الدين للمرة الاولى منذ منتصف السبعينات. الا ان هذا الانجاز المهم -خفض الدين قياسا بالنتائج المحلي الاجمالي- يبقى حتما غير كاف طالما لم



Bloc National Libanais حزب الكتلة الوطنية اللبنانية

ينجز برنامج الاصلاحات للافادة من مفاعيل مؤتمر باريس-2. ورغم الارتفاع القياسي لمعدلات النمو عام 2004 اذ بلغت نسبة 5 في المئة، يبقى الحفاظ على هذا المسار الايجابي وتدني تنامي المديونية العامة مهددين في المستقبل ولا سيما بعد جريمة اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري. والى الحاجة الماسة الى الاصلاحات، فان التنسيق بين السلطتين المالية والنقدية يبقى ضعيفاً ويشوبه التوتر في بعض الاحيان.

فيما يخص القطاع المصرفي ورغم تضاعف السيولة بفعل زيادة الكتلة النقدية M3 بنسب مرتفعة منذ عدة اعوام، بقيت المصارف تتبع سياسة محافظة غير محفزة لتقديم منتجات جديدة أو لتوسيع قاعدة عملائها، علماً منها أن العميل الاكبر – اي الدولة – مستعدٌ لامتناس كل السيولة وبمعدلات فائدة مرتفعة. ولم تنعكس سياسة الاستدانة الحكومية تراجعاً للاستثمار وحسب، بل قضت على أي حاجة لدى القطاع الى الابتكار وتعزيز التنافسية. الى ذلك، بقيت آليات التسليف محصورة في دائرة ضيقة من العملاء رغم اعتماد قنوات آمنة ومنها "كفالات" (مؤسسة ضمان القروض) بسبب اعتماد المصارف سياسة تسليف متحفظة حيال المخاطر يبررها البعض لغياب نظام تسليفي (credit system) فاعل.

لا بد للحكومة الجديدة من اعتماد سياسة مالية ونقدية طويلة الامد، اذ يستحيل الحفاظ على سياسة تثبيت سعر الصرف الى الابد حتى ولو كان الحاجة تفرض اليوم تلك السياسة. إن تقيّد ميزان المدفوعات عبر تثبيت سعر الصرف يقضي بأن يتحمّل الاقتصاد الداخلي الفاتورة المتوجبة عندما تتغير قوى السوق سواء عبر التضحية باحتياط العملات الاجنبية او اضعاف القدرة التنافسية للصادرات او سواها. ولا بد لاي استراتيجية طويلة الامد من أن تلمح تحديث القوانين والسياسات والبنى التحتية وسواها، وخصوصاً أن المنافسة قد تكون حادة وقاسية في ضوء العولمة حتى من المصارف العربية.

في النهاية، وبهدف الانتقال من اقتصاد نام إلى اقتصاد ناشئ (emerging economy)، لا بد للبنان من أن يعمل على تعميق الاسواق المالية بما يسمح بمزيد من الشفافية

و"الديمقراطية" في الاقتصاد وتوجيه الادخارات والتحويلات المالية من الخارج نحو نشاطات منتجة.

المحاور الرئيسية

- أ. معالجة سياسة سعر الصرف: الابقاء على النظام المعتمد وتعديله فقط عند اي منعطف إيجابي (مثلاً باريس-3 أو بعد اعوام متتالية من النمو الايجابي)؛
- ب. الاعتماد (التدريجي) لإدارة مرنة لمعدلات الفائدة: تلقف افضل للتقلبات النقدية؛



Bloc National Libanais **حزب الكتلة الوطنية اللبنانية**

ت. تحديث النظام المصرفي

- i. المصرف الإلكتروني: العلاقة ما بين المصارف ومع العملاء؛
- ii. اطلاق منتجات جديدة لقاعدة اوسع من العملاء (قروض متنوعة للمستهلك واخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، الخ)؛
- iii. استحداث نظام تسليفي كفيل بضبط المخاطر وتعزيز التدابير والضوابط المحفزة لذلك، وتحديث الإطار القانوني للضمانات التسليفية واجراءات السداد وخفض اكلافها.

ث. إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقة بين مصرف لبنان ووزارة المال

ج. تطوير الاسواق المالية وتعميقها

- i. وضع إطار واجندة جديدين للتشريعات القانونية؛
- ii. انشاء هيئة ناظمة؛
- iii. اعتماد برامج استثمارية جديدة ومنها الصناديق المختلفة.

الاجراءات الفورية المقترحة

1. المحافظة على سياسة سعر الصرف (في المرحلة الراهنة)؛
2. زيادة رأس مال مؤسسة "كفالات" وتطوير أدوات جديدة لزيادة فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على التسليفات؛
3. استحداث مكتب تسليف (credit bureau) من شأنه خفض عامل الخطر وتوسيع قاعدة العملاء في القطاع المصرفي؛
4. تأليف لجنة دائمة من مصرف لبنان والمسؤولين في وزارة المال مهمتها التنسيق في السياستين المالية والنقدية؛
5. استحداث مجموعة حوافز ضريبية لحفز الشركات الخاصة على التحول إلى شركات عامة (مفتوحة) وذلك بالتعاون مع بورصة بيروت ووزارة المال ومصرف لبنان؛
6. اعتماد أدوات جديدة لتمويل الدين (مثلاً سندات الخزينة وغيرها من السندات) مع فترات استحقاق طويلة الامد لانعاش بورصة بيروت وتخفيف عبء الدين.

VIII- السياسة المالية: سياسة ضريبية جديدة بعد ضريبة القيمة المضافة **وسياسة التسعينات**

الخلفية والسياسة

يشكل الدين العام التحدي الرئيس لأي حكومة عديدة ربما على مدى العقدَيْن المقبلين. لذا، ثمة ضرورة في اجراء إصلاحات هيكلية ومؤسساتية حقيقية على كافة الأصعدة، لاسيما اذا كانت هنالك نية لعقد مؤتمر دولي جديد بعد مؤتمر باريس-2. ويمكن الحكومة أن تباشر بتدابير قصيرة الأمد من أجل إحداث صدمة إيجابية، علما انه يستحيل بعد اليوم تأجيل الإصلاحات الهيكلية كالخصخصة والإصلاح في القطاع



Bloc National Libanais **حزب الكتلة الوطنية اللبنانية**

العام وسواها. وقد تميّز اداء الحكومة ومصرف لبنان بالابتكار في إدارة الدين العام واعادة هيكلته ويجب اعتماد المزيد من تلك المقاربات ولكن بادوات تتمتع بأجال أطول وأكثر تنوعاً.

وبعد خمسة عشر عاماً على انتهاء الحرب، وعقب اعتماد مرحلتين من إعادة الهيكلة الضريبية واصدار قاعدة إحصائية متطورة تتيح تحليل أفضل للاعباء الضريبية اقله على المستوى المالي، لا بد للحكومة من اعادة النظر في سياستها الضريبية معتمدة أدوات جديدة واستراتيجيات اخرى بهدف ترويج الاستثمار الخاص وتعزيز النشاط الاقتصادي.

في اختصار، يفترض ان يستند الاصلاح المالي الى ثلاث ركائز أساسية هي: زيادة الفائض الاولي وترشيد الانفاق؛ واعتماد اصلاحات مؤسساتية لتعزيز المصادقية والشفافية وتحسين التخطيط؛ والبدء باصلاحات هيكلية لزيادة التنافسية وتعزيز مقومات النمو الاقتصادي.

المحاور الرئيسية

أ. اصلاح السياسة الضريبية

- i. توسيع قاعدة المكلفين مع تعزيز التكافؤ في العبء الضريبي؛
- ii. إعادة النظر في سقوف الضريبة على القيمة المضافة والمعدلات الضريبية؛
- iii. اعتماد أدوات جديدة طويلة الامد عبر أسواق مالية متطورة.

ب. زيادة الفائض الأولي وترشيد الانفاق؛

ت. اعتماد إصلاحات مؤسساتية؛

ث. إعادة إطلاق الجهود لعقد مؤتمر باريس-3: احداث صدمة ايجابية تؤمن استدامة نمط انخفاض الدين العام.

الاجراءات الفورية المقترحة

1. انتهاء العمل والتصديق على موازنة 2005،
2. الشروع فوراً في مناقشة موازنة عام 2006 مع لحظ السقوف والمعدلات الجديدة للضريبة على القيمة المضافة؛
3. بدء وضع سياسة ضريبية جديدة (بعد خمسة عشر عاماً من التجارب) بهدف الوصول إلى نظام ضريبي أكثر عدلاً وتقديم ادوات مالية جديدة وفعالة؛
4. إدخال تقنيات حديثة (نماذج رقمية للتحليل) إلى وزارة المال للمساعدة في تقييم اثر مختلف الأدوات الضريبية وبالتالي تطوير السياسة الضريبية والمالية؛
5. استحداث (والبدا بالعملي) بالدائرة الخاصة بالدين لدى وزارة المال؛
6. البدء باجراءات فورية لوقف الاهدار الناجم عن اداء قطاع الطاقة ومؤسسة كهرباء لبنان (في انتظار تطوير القطاع على نحو شامل)؛



Bloc National Libanais **حزب الكتلة الوطنية اللبنانية**

7. وضع الصيغة النهائية لمشروع قانون تسديد الديون.

IX- هجرة الأدمغة: تنظيم ومأسسة العلاقة بالاغتراب اللبناني

الخلفية والسياسة

على الدولة الاقرار بان حجم الخريجين الجامعيين يفوق قدرة الاقتصاد على الاستيعاب. من هنا، يمكن خفض معدّل هجرة الأدمغة إلى "مستويات طبيعية" لكن يستبعد احتمال وضع حدّ نهائي للهجرة التاريخية الناجمة عن فائض اليد العاملة الماهرة. أمّا استحداث الوظائف التي تتطلب المهارات فقد يساعد على تطبيع هذه النزعة، علماً انه يمكن لبنان –على صعيد مواز- أن يستفيد من مغتريبه عبر الحفاظ على قنوات الاتصال معهم بما يؤمن المنفعة من ذلك المورد القيم ليضمن نقل المعلومات التكنولوجية وتدفق رؤوس الأموال وسواها، ويوسع تالياً المجال الاقتصادي الوطني الى خارج الحدود الجغرافية للبنان. اذ لغاية اليوم، لم يفحل المعنيون كما يجب بتثمين العلاقة التاريخية بين الاغتراب والوطن الام. ان الندوات أو الزيارات الرسمية ساعدت في توطيد بعض الأواصر ولا سيما مع الجالية اللبنانية في البرازيل أو في الأرجنتين ولكن ثمة ضرورة في مأسسة العلاقة مع الاغتراب علماً ان تلك العلاقة الحسنة تضخ مليارات الدولارات سنوياً في الاقتصاد اللبناني.

المحاور الرئيسية

أ. خلق فرص عمل

ب. توطيد العلاقة مع الاغتراب: نقل تكنولوجيا المعلومات، انشاء مشاريع مشتركة، وسواها.

ت. تعديل قانون التجنيس لدمج المغتربين

ث. تعزيز العلاقات مع المغتربين

- i. وضع العلاقات في إطار منظم ومؤسساتي؛
- ii. الترويج للعودة إلى الجذور ودعم الأندية الثقافية اللبنانية في الخارج؛
- iii. تأسيس صندوق للاستثمارات: اعتماد نموذج مماثل لما هو معمول به لدى بعض الدول الأفريقية؛
- iv. تحفيز عودة المغتربين لفترات قصيرة ضمن برامج كالاساتذة الزوار او كخبراء ضمن مشاريع ممولة من الاتحاد الاوروبي على سبيل المثال؛ خبراء؛
- v. تعزيز الانتلاقات والشراكات مع الجامعات الأجنبية وبيوت الخبرة وسواها.

الإجراءات الفورية المقترحة



Bloc National Libanais **حزب الكتلة الوطنية اللبنانية**

1. تأسيس صندوق استثمارات لتوجيه التحويلات المالية من قبل المغتربين للاستهلاك المباشر او الى مشاريع استثمارية متنوعة سيما ما يتعلق بتنمية الارياف؛
2. تأمين حوافز مالية للجامعات والمراكز التي تربط ما بين المغتربين ولبنان (توظيف خبراء لبنانيين يعيشون في الخارج على فترات قصيرة أو طويلة، وتشجيع برامج الأساتذة الزوار (visiting professor) ، الخ)
3. وضع العلاقة مع جاليات الاغتراب في إطار مؤسساتي.
4. تنظيم منتديات عدة في لبنان والخارج.

X. التحديث القانوني والاقتصادي: قفزة نوعية للامام

الخلفية والسياسة

إذا كان التكامل والاندماج التجاري والاقتصادي يعدّ إحد الركائز الاستراتيجية، فإنّ تحديث الاقتصاد الوطني على قاعدة اجراء الإصلاحات التشريعية يجب ان الركيزة الاخرى للسياسة الاقتصادية الحكومية. اذ يجب الا يكتفي لبنان بمجاراة عولمة الاقتصاد وحسب، بل يفترض ان يسجل خطوة كبيرة نحو الامام في محاولة لتعويض الوقت الضائع في حرب الـ15 عاما. فمعظم البنية التشريعية القديمة العهد لا توفر للقطاع الخاص المناخ الملائم والمحفز للاستثمار وإطلاق مشاريع انتاجية طويلة الأمد. في الواقع، يواجه القطاع الخاص معوقات الروتين الاداري التي تساهم في ابطاء النشاط الاقتصادي، وهي غالباً ما تحبط عزيمة المستثمرين لجهة توظيف رساميلهم في مشاريع جديدة. الى ذلك، يتطلب التحديث الاقتصادي اتخاذ قرار جدي بتطبيق برنامج الخصخصة بهدف زيادة الفاعلية الاقتصادية وتحسين نوعية الخدمات وجذب الرساميل الأجنبية وتحقيق زيادة في رفاهية الاقتصاد. وأخيراً، لا يزال يفتر لبنان إلى الاحصاءات الموثوقة لتشكل قاعدة تتيح صوغ سياسة اقتصادية مبنية على بيانات وارقام. بعد جهود خجولة استهدفت اعداد قاعدة احصائية بقيت تلك الجهود غير منسقة، بما يؤكد الحاجة الى خطة رئيسة تهدف إلى وضع بيانات احصائية دورية، شاملة وموثوقة.

المحاور الرئيسية

- أ. اطلاق **أجندة تشريعية**: المنافسة (بما فيها عمليات الدمج والتملك) ومكافحة الإغراق، والملكية الأدبية والفكرية، والقوانين المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والقوانين المعززة للنوعية (الملائمة لمعايير منظمة التجارة العالمية) وقوانين الإفلاس وعدم الملاءة، وقوانين الشركات والتسويق العقاري وقوانين البناء ووضع اجراءات مبسطة لاسترداد الديون المتعثرة.
- ب. **اعادة اطلاق برنامج الخصخصة**



Bloc National Libanais **حزب الكتلة الوطنية اللبنانية**

- i. تشريع قوانين للقطاعات المعنية واستحداث هيئات ناظمة؛
- ii. إعادة تفعيل المجلس الأعلى للخصخصة.
- ج. إزالة العراقيل أمام القطاع الخاص: تسهيل التجارة والاستثمار.
- ح. تعزيز إدارة الشركات
 - i. اعتماد اداب المهنة؛
 - ii. توعية الرأي العام؛
 - iii. تحفيز المؤسسات الخاصة على طرح اسهمها في البورصة.
- خ. مكافحة تبييض الأموال والفساد
 - i. تعديل قانون السرية المصرفية وقانون مكافحة تبييض الأموال (رفع السرية المصرفية عن الموظفين الحكوميين والأجانب -العاملين في لبنان - والنواب والوزراء)؛
 - ii. تعديل قانون الإثراء غير المشروع وتحديثه، وتطبيق الاتفاقات الدولية في هذا الصدد.
- د. تحرير المعاملات اليومية
 - i. تخفيف الاجراءات البيروقراطية وتبسيطها.
 - ii. الغاء الرخص المسبقة في مجالات محددة (استيراد البضائع غير المعمرة - perishable goods- والبضائع التكنولوجية وسواها)
 - iii. التخفيف من المعاملات غير الضرورية للاستيراد والتصدير.
- ذ. وضع خطة إحصائية رئيسية
 - i. تعزيز مديرية الاحصاء المركزي وتطويرها (توظيف، تدريب، الخ)
 - ii. تحديد المؤسسات المكلفة المهمات الإحصائية المتنوعة.
 - iii. وضع خطة شاملة.

الإجراءات الفورية المقترحة

1. إعادة تفعيل المجلس الأعلى للخصخصة؛
2. تسريع العمل في الاجندة التشريعية ولا سيما القوانين المتعلقة بالمنافسة ومكافحة الأغراق وسواها؛
3. توفير الموارد الضرورية لوزارة الاقتصاد والتجارة من اجل حسن تطبيق القانون الجديد لحماية المستهلك؛
4. تفعيل مديرية الاحصاء المركزي؛
5. تأمين امتياز جديد لمرفأ بيروت (الادارة) وتحسين ادائه وانشطته؛
6. تعديل قانون الإعلام المرئي والمسموع والاجراءات التطبيقية لتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع، ورسم الحدود ما بين القطاع الاعلامي وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسواه.

XI- تطوير القطاعات الرئيسية: مقارنة قطاعية

الخلفية والسياسة: القطاعات المختارة



Bloc National Libanais حزب الكتلة الوطنية اللبنانية

- الزراعة: يعاني قطاع الزراعة راهنا حال تدهور، اما بفعل حرمانه من المساعدات المخصصة له او نتيجة اساءة استخدامها في ظل غياب خطة ارشاد حكومية. علما ان مناخ لبنان ووفرة موارده المائية مناسبان لجعله بلداً مصدراً للمنتجات الزراعية، بما فيها تلك ذات القيمة المضافة والصناعات الغذائية المحلية. ويتمتع لبنان بتجارب ناجحة يمكن الانطلاق منها، كقطاع صناعة النبيذ، ويمكنه الافادة من التجارب الدولية الناجحة كتجربة التشيلي.
 - الصناعة: يعاني هذا القطاع ارتفاع اكلاف التشغيل (والاسباب عديدة: الكهرباء والنفط والضمان الاجتماعي وقانون عمل غير عصري، الخ) فضلاً عن المنافسة غير المشروعة من الدول المجاورة وعدم القدرة للنفوذ الى الاسواق المالية. بالمقابل تحتاج الصناعة إلى صناديق تمويل المشاريع الاستثمارية وشركات مساهمة خاصة وكذلك الى مؤسسات مالية متخصصة تلبي حاجاتها المالية والفنية.
 - السياحة: رغم الازدهار السياحي المحقق عام 2004، لم يتم استغلال هذا القطاع كما يجب بسبب غياب التسويق المناسب والاستثمار في البنية التحتية وغياب السياسة الحكومية الطويلة الأمد. ويتمتع لبنان بقدرات هائلة في القطاعات الرافدة للسياحة (الثقافية والدينية والتجارية، الخ) ويملك مستقبلاً واعداً إذا ما تمّ اعتماد استراتيجيا حكيمة وبيئة ملائمة كفيلا بجذب الاستثمارات التي يحتاجها القطاع.
 - القطاع المصرفي والمالي: المؤسسات المالية العاملة غير متنوعة وغير متطورة على نحو شامل، بما يوجب انشاء مؤسسات متخصصة. مثلاً- بالتمويل الاسكاني والصناعي والهندسي والأشغال العامة والتسديد. كذلك، يفترض اخضاع القطاع المصرفي بدوره الى إعادة هيكلة وانشاء "أنواع" جديدة من المصارف كمصارف الادخار على سبيل المثال.
 - قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: مع وجود قوانين تحمي الملكية الفكرية وتدعم الأبحاث والتطوير (Research & development)، تزيد امكانية تنمية هذا القطاع الواعد ولكن عملياً يبقى القطاع وقدرات اللبنانيين غير مستغلة على النحو اللازم. الهدف هو ان يحتل لبنان موقعاً، على غرار الهند وهذا ليس بمستحيل، كمورد ثانوي (outsourcing) مهم لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للدول الغربية وكمحور تصدير إلى المشرق العربي.
 - الرعاية الصحية والتعليم: يتمتع لبنان بميزة تفضلية على صعيد النوعية والخدمة في مجالي العناية الصحية والتعليم العالي. وعليه أن يضع استراتيجيا ليصبح مركزاً إقليمياً في هذين المجالين. ويمكن على سبيل المثال تحويل الموارد المرصودة لبرامج غير منتجة تديرها الدولة لتنمية هذين القطاعين علماً أنّ البرامج المختصة بالتعليم والصحة هي استثمار في رأس المال البشري اللبناني.
- محور خاص: الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية**



Bloc National Libanais حزب الكتلة الوطنية اللبنانية

ان القطاعات الرئيسية كالاتصالات السلكية واللاسلكية أو الكهرباء قد تتحول إلى ضريبة جديدة على الاقتصاد في حال كانت غير منتجة وباهظة التكلفة وقديمة العهد. علما انه يمكن تحويل تلك القطاعات الى مصدر جذب اساس للاستثمارات الخارجية المباشرة ومحفزاً رئيساً للنمو الاقتصادي اذا ما تم اسنادها الى ادارة ومشغل فعال وكفؤ.

كانت تجربة قطاعي الكهرباء والاتصالات (الشبكة الثابتة والخلوية) مختلفة. فقد استنزف قطاع الطاقة موازنة الدولة بمئات ملايين الدولارات بينما تدهورت بنيته التحتية ومستوى الخدمة. أما قطاع الاتصالات في الشبكة الثابتة، فقد تحول إلى خدمة عصرية الى ان توقف نموه بسبب الازدهار الكبير في قطاع الاتصالات الخلوية. لكن ما إن بدأ القطاع بتحقيق إيرادات ضخمة حتى خضع الاحتكار الثنائي المربح الى التسييس، فتم تأمينه مما انعكس سوءاً على مستوى الخدمة المقدمة. ولقد اعتمد لبنان المنطق المعاكس للممارسات الدولية الناجحة ودفع الثمن غالياً في النهاية. ففي عام 1994، حين دخلت شركتنا "ليانسيل" و"سليس" السوق المحلية وشكلنا ثنائياً احتكارياً اعتبرت حينها معدلات الاسعار المحلية من الأدنى في العالم. لكن بعد أقل من عقد، ارتفعت الاسعار تدريجاً (من دون توفير خدمات إضافية أو عروض خاصة) فيما شهدت بنية الاسعار في دول العالم تراجعاً لافتاً بلغ ايضا المحيط العربي.

وقد توقع العالم الآثار الايجابية لخصخصة الهاتف الخليوي فاسحاً المجال لضخ مستمر للرساميل ولجذب احدث التكنولوجيا اليه، بينما انجذبت الحكومة اللبنانية لسياسة الاستفادة الآنية والمرحلية من الوفرة المالي المتوقع جراء تأمين القطاع مما ادى لا محالة الى الحد من تطور ونمو هذا القطاع الحيوي.

إن إعادة قطاع الاتصالات (وبعده قطاع الطاقة ومؤسسة كهرباء لبنان بعد إعادة هيكلتها) إلى كنف القطاع الخاص وتعزيز المنافسة (اعطاء رخصة ثالثة أو رابعة) هي الطريقة الفضلى لتحفيز هذا القطاع الاستراتيجي وخفض تكلفة خدماته، وتالياً خفض اكلاف الإنتاج في القطاعات المرتبطة به وزيادة ميزاته التنافسية على الصعيد العالمي. وينطبق المنطق عينه على نحو واسع على قطاع الطاقة الذي يحتاج بدوره إلى انجاز خط الغاز وشبكة الأنابيب وإصلاح بنيته الإدارية واعادة البحث في استراتيجياته العملية في ضوء التكنولوجيا الجديدة مع اعطاء دور أكبر للقطاع الخاص.

محور خاص: المياه والنقل

ثمة ضرورة في تطوير قطاعي المياه والنقل بهدف التنويع المستقبلي للاقتصاد الوطني واستحداث فرص عمل ووظائف جديدة. ورغم ان لبنان ينعم باحتياطي مائي



Bloc National Libanais **حزب الكتلة الوطنية اللبنانية**

غني بفضل جغرافيته ومناخه الملائمين، يلاحظ غياب اي مبادرات الى استغلال هذين العاملين الايجابيين واستخدام هذا المورد القيم بما يعزز الرفاهية الاجتماعية ويفعل النشاط الاقتصادي.

إنّ تأسيس شبكة فاعلة لتوزيع المياه من شأنه تأمين ايرادات كبيرة ووضع البلاد في موقع الرابط الجيوسياسي-الاستراتيجي. أمّا بيع المياه من الدول المجاورة مع الاكتفاء الذاتي داخلياً، فهو هدف سعت دول عديدة جاهدة الى تحقيقه قبل عقود. وعلى صعيد آخر، من شأن انشاء شبكة طرق متطورة وشبكة سكك حديدية تربط (او قد تربط) ما بين المرفأ والمدن اللبنانية وبين الدول المجاورة ان تحقق موارد مباشرة ضخمة، كما ستجعل لبنان محوراً إقليمياً. إنّ تطوير الموارد المائية وتوزيعها وكذلك شبكات النقل (إجمالاً عبر الطرق ذات رسم العبور وقطارات الركاب والشحن) من شأنه تحسين نسبة نمو الناتج المحلي بمعدلات مرتفعة.

من هنا، يفترض اخضاع قطاعي المياه والنقل للخصخصة من اجل تنميتها (وثمة احتمالات متعددة للخصخصة) مع احتفاظ الحكومة بدور رقابي وتنظيمي لتلك المؤسسات المخصصة، وقد تصبح ربما شريكة كما هو معمول به في بعض التجارب العالمية الناجحة. ويجب ان تتخذ تلك المشاريع الكبرى والاستراتيجية بعداً إقليمياً، لأنّ السوق المحلية وحدها تعتبر ضيقة جداً. علما ان العلاقات المميزة مع دول الجوار كسوريا والعراق والأردن مهمة جداً للازدهار الاقتصادي المستقبلي للبنان الذي يتوجب عليه استغلال ميزاته التفاضلية على صعيد وضعه الجيوسياسي (موقعه على البحر الأبيض المتوسط بين أوروبا وبقية الشرق الأوسط) وتمتعه بالموارد المائية ليصبح وسيطاً إقليمياً ونقطة انطلاق في المنطقة.

المحاور الرئيسية

أ. الطاقة (كهرباء لبنان)

- i. إطلاق ورشة إصلاحات إدارية.
- ii. تمهيد الطريق نحو الخصخصة (وجود احتمالات عدّة).
- iii. اعتماد خيار الغاز في انتاج الطاقة، وانشاء شبكة أنابيب خاصة للغاز ومدّها إلى المنازل لاحقاً.
- iv. اعتماد تكنولوجيات جديدة (الحل الامثل يتم عبر اشراك القطاع الخاص).
- v. الاستعانة بخطط الاتحاد الأوروبي الجديدة لمدّ شبكة الغاز في منطقة المتوسط.

ب. الاتصالات السلكية واللاسلكية

- i. خصخصة قطاع الهاتف الخليوي وافساح مجال للقطاع الخاص ليلعب دور اساسي؛
- ii. تأسيس شركة "البيان تيليكوم" ومنح رخصة ثالثة لشبكة خلوية؛
- iii. إدخال التنافسية إلى قطاع الخليوي؛
- iv. تأسيس الهيئة الناظمة وفقاً لقانون العام 2002.



Bloc National Libanais **حزب الكتلة الوطنية اللبنانية**

ث. المياه

- i. متابعة دمج مصالح المياه؛
- ii. تنظيم مياه الشفة بما فيها قطاع تعبئة المياه المعدنية؛
- iii. إعداد خطط للإفادة من الشراكة الأوروبية-المتوسطة؛
- iv. اعتماد خطة لبناء السدود أو تعديل الخطط الموجودة؛
- v. الإفادة من المياه لتوليد الطاقة؛
- vi. خصخصة قطاعات فرعية محددة؛
- vii. تعزيز المنافسة.

ج. النقل

- i. تأسيس هيئات وطنية للنقل البحري والبرّي والجوي؛
- ii. اعتماد خطط سياسة الجوار الأوروبي للربط بين الدول الأورو-المتوسطية؛
- iii. الخصخصة: ثمة احتمالات عدة قابلة للتطبيق؛
- iv. تعزيز المنافسة؛
- v. تنظيم النقل العام بين المدن وداخلها.

الإجراءات الفورية المقترحة

1. مدّ شبكة أنابيب الغاز ووصلها بمعمل الزوق الحراري؛
2. مراجعة كافة الدراسات السابقة (لاسيما مشروع 2005 للوزير الصحناوي) ووضع استراتيجيا للطاقة موجهة نحو خصخصة القطاع بعد التشاور مع البنك الدولي (استراتيجيا مساعدة الدول 2005)؛
3. تأسيس الهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية؛
4. تأسيس شركة "ليبان تيليكوم" ومنح رخصة لشبكة خلوية ثالثة وفقا لما ينصّ عليه قانون العام 2002؛
5. استكمال خط سكة الحديد ما بين طرابلس وحمص؛
6. مراجعة كافة الرخص الممنوحة إلى شركات المياه المعدنية واعتماد المراقبة السنوية عليها؛
7. مراجعة كافة الرخص الممنوحة في قطاع النقل العام ووضع استراتيجيا جديدة؛
8. إطلاق ورشة داخلية حول معامِل إنتاج الطاقة والنقل في ضوء سياسة الجوار الأوروبي والبرنامج الإقليمي بحسب برنامج ميذا-2.

XII- تنمية قطاعات متخصصة: لبنان معلوم قبل العولمة

الخلفية والسياسة

كما هي الحال حين تمّ ترويج سياسة تحرير التجارة عند مطلع القرن، ان الموجة الثانية من التحرير التجاري- ما هو معروف اليوم بالعولمة - تستند الى مفهوم التخصص والتكامل والاندماج الاقتصادي. يمكن للبنان دخول الأسواق العالمية إذا



Bloc National Libanais حزب الكتلة الوطنية اللبنانية

استهدف قطاعات ذات قيمة مضافة مرتفعة أو اذا ما ركّز على منتجاته الوطنية ("صنع في لبنان") كالمنتجات البلدية "الاثنية" أو الصناعات الغذائية. كما ان مهارة اليد العاملة لديه قد تجعل منه محورا للتزيم الثانوي على غرار الهند، فيؤمن خدمات متنوعة ويصدّرها من تكنولوجيا المعلومات إلى الخدمات القانونية والطبية. علما ان العالم العربي هو وجهة التصدير الأولى للبنان بالنسبة الى هذه الخدمات، الا ان التوسع في اتجاه أوروبا الشرقية أو أفريقيا لن يكون صعباً جداً.

المحاور الرئيسية

- أ. الصناعات الغذائية-الزراعية: المياه المعدنية والنبيد والألبان والأجبان وزيت الزيتون والنجيلة والتبغ، الخ؛
- ب. الصناعات الغذائية-العضوية والمنتجات البلدية: متدنية التكلفة وذات قيمة مضافة مرتفعة؛
- ت. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: لبنان كمحور نحو العالم العربي ومصدّر فرص عمل للشباب؛
- ث. الصناعات المحترفة: مصدر للتصدير وللوظائف
- ج. التزيم الثانوي.

الإجراءات الفورية المقترحة

1. متابعة تنفيذ مشروع التجارة الإلكترونية ووضع شراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار مؤسستاتي؛
2. تأمين الحوافز و/أو إطلاق المبادرات لتعزيز القطاعات المحتملة (مثلاً حوافز ضريبية، تمويل مؤتمرات التمويل المتخصصة، اطلاق حملات توعية)؛
3. اختيار قطاعات ذات قيمة مضافة مرتفعة أو قيمة وطنية مثل زيت الزيتون أو الصناعات الغذائية لتعزيز الصادرات أو الخدمات المرتكزة على اليد العاملة الماهرة بهدق خلق فرص عمل؛
4. إعادة إطلاق مشروع IDAL في الدامور (BETZ).

XIII. تكلفة الإنتاج: زيادة التنافسية

الخلفية والسياسة

إن العوامل المسببة لارتفاع كلفة الإنتاج وبالتالي انعدام التنافسية هي بنوية داخلية ولكن ايضاً مرتبطة بعوامل خارجية متصلة. إن ارتفاع السعر العالمي للنفط أو ربط سعر صرف الليرة بالدولار الأميركي يعني زيادة تكلفة الاستيراد وخصوصاً من منطقة اليورو. الا ان ارتفاع تكلفة الخدمات (هاتف وكهرباء ونقل، الخ) وانعدام التنافسية في السوق الداخلية يشير الى لا فاعلية الاقتصاد بما يفضي الى اسعار



Bloc National Libanais **حزب الكتلة الوطنية اللبنانية**

مرتفعة لا تبررها حركة العرض والطلب. هذه العوامل وما يضاف إليها، تضاعف الكلفة والاعباء على المنتجين وتخفّ من قدرتهم التنافسية. لكن الحل عموماً يبدأ بالإصلاحات الهيكلية الجذرية كاعتماد التنافسية أو تحسين شروط النفاذ الى الاسواق المالية خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لان سياسة الحماية والإجراءات الحكومية الأخرى الهادفة الى حماية المنتجين المحليين تؤدي أكثر ممّا تنفع.

المحاور الرئيسية

- أ. **تخفيض كلفة الإنتاج:** معالجة ارتفاع سعر يورو واسعار النفط وارتفاع تكلفة الخدمات العامة؛
- ب. **اعتماد التنافسية:** المصادقة على قانون عصري والترويج لثقافة المنافسة؛
- ت. **تحسين شروط النفاذ الى الاسواق المالية:** اهتمام خاص للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (تشكّل 90 في المئة من عدد الشركات)؛
- ث. **تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.**

الإجراءات الفورية المقترحة

1. توفير حلول مثل تخفيف تكلفة الطاقة في غير ساعات الذروة بصورة مؤقتة؛
2. اقرار قانون المنافسة الجديد مما سيؤمن حلاً بنويماً لمسألة التكلفة المرتفعة؛
3. مراجعة ودراسة الاقتراحات التي قدمتها جمعية الصناعيين اللبنانيين.



Bloc National Libanais حزب الكتلة الوطنية اللبنانية

الخصخصة

إن الهدف الأساسي وراء تبني سياسة الخصخصة هو لتحفيز النمو وتحديث الاقتصاد وليس لتأمين موارد مالية. آلية الخصخصة لا تختصر فقط على البيع الكامل للقطاع بل يمكن اعتماد اساليب مختلفة كالبيع الجئي أو البناء والتشغيل والنقل (BOT) أو خصخصة الإدارة أو الشراكة مع مستثمرين دوليين استراتيجيين. الخصخصة تبقى جسر عبور أساسي لنقل الاقتصاد اللبناني من اقتصاد نام الى اقتصاد ناشيء.

في الثمانينات والتسعينات، اجتاحت موجة الخصخصة الأسواق النامية والناشئة مما جذب استثمارات بمليارات الدولارات وادخل التكنولوجيات المتقدمة، فتحوّل وتطور اقتصاد تلك الدول ونمت الأسواق المالية لديها. في المقابل فوّت لبنان عليه قطار الخصخصة وتعثّر تطبيق البرنامج وذلك رغم تأسيس المجلس الأعلى للخصخصة وقرار قانون الاطار العام سنة 1998 في عهد حكومة الرئيس سليم الحص. بورصة بيروت ما زالت شبح مؤسسة، نشاط المجلس الأعلى للخصخصة جمّد و من ثم حلّ ، عقود BOT مع شركات الخليوي الغيت قبل أوانها، خلافات قانونية مع المستثمرين الدوليين نشأت، الخ. كلّ ذلك ساهم في اختفاء لبنان عن المسرح الدولي فيما كانت مؤسساته تتفكك وتخسر قيمتها السوقية وفاعليتها وتكاف الدولة ملايين الدولارات سنوياً.

وتعتبر إعادة الهيكلة وتحديث البنى التشريعية – بما فيها اقرار قانون للمنافسة وانشاء الهيئة الناظمة- شرطاً أساسياً لنجاح اي برنامج خصخصة. لكن، يفترض بالحكومة اتخاذ قرار سياسي واضح باعتماد خيار الخصخصة وعلان نيتها استئناف تطبيق برامجها. لذا، يجب إعادة تفعيل المجلس الأعلى للخصخصة وتزويده صلاحيات أوسع ليتسنى له مراقبة عمليات الخصخصة وتنظيمها على نحو دقيق وشفاف. كذلك، يفترض ان تنجز الحكومة تسوية ملف شركتي الهاتف الخليوي واستعادة صدقية الدولة لدى المستثمرين الدوليين يجب ايضاً ألا تعتبر الخصخصة خياراً لتأمين إيرادات مالية لتلبية الحاجات التمويلية المرحلية والقصيرة الأمد وحسب، بل يجب

اعتبارها عملية متكاملة كفيلة بنأمين منافع اقتصادية وديناميكية. في الواقع، ثمة توافق برز بعد تجارب دولية اشارت الى ميزات الخصخصة المتعددة، وفي مقدمها تأمين ما يلي:

1. جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية المباشرة وضحّ الأموال؛
2. تنمية الأسواق المالية؛
3. جذب التكنولوجيا الجديدة وزيادة الإنتاجية؛
4. تقديم خدمة أفضل بتكلفة أقل للمستهلكين المحليين؛
5. تعزيز الفاعلية الاقتصادية والمنافسة.

إن قائمة الشركات المرشحة للخصخصة في لبنان ليست طويلة مقارنة بقوائم لدى دول كان القطاع العام يملك او يوجه الاقتصاد كما كان في أوروبا الشرقية أو شمال أفريقيا، لكن الاثحة اللبنانية تشمل معظم المؤسسات التي تؤمن خدمات عامة تملكها الدولة مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء والطاقة ومنشآت وهيئات النقل ومصالح المياه وشركة طيران الشرق الأوسط وكذلك شركة التبغ والتبناك-الريجي.